لتنفيذ القانون الذي وافق عليه المجلس السابق المبطل «ديسمبر 2012»

عسكر يسأل عن سبب عدم تجنيس 4 آلاف من البدون في 2013

عسكر العنزي

وجه النائب عسكر العنزي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بشأن الأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق الحكومة لقانون تجنيس 4 آلاف من البدون في 2013 والذي أصدره المجلس المبطل.

جاء نص السؤال كالتالي:وافق المجلس السابق المبطل «مجلس ديسمبر 2012 في جلسته بتاريخ 2013/3/20 على الاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013م.

وفي 2013/4/7 تم نشر القانون سالف الذكر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم 1126.ورغم مرور نحو 4 اشهر على نشر القانون في الجريدة الرسمية الا انه لم تطبقه الحكومة حتى الان ولم تقم بتجنيس اي عدد من أبناء فئة «البدون» المستحقين للجنسية حتى الان رغم ان القانون نص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013م ليتراوح ما بين 2000 الى 4000 شخص ، وعدم تطبيق الحكومة للقانون بحرمان البدون المستحقين للجنسية من هذا الحق يعد استهانة واضحة بالإرادة الشعبية المتمثلة في إرادة نواب الامة الذين أقروا القانون سالف الذكر للتخفيف من معاناة فئة البدون الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن البلاد وولدوا وترعرعوا على ارض الكويت ولا يعرفون وطنا آخر غير هذا الوطن.

لذلك يرجى إفادتي بالآتي:

1 - هل التزمت الحكومة بتطبيق قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013 م والذي وافق عليه مجلس 2012 المبطل ؟

2 - فان كانت الاجابة بـ « نعم » فما هو العدد والحالات وأسماء الأشخاص الذين تم منحهم الجنسية الكويتية منذ نشر القانون سالف الذكر في الجريدة الرسمية وحتى ورود هذا السؤال؟ مع ذكر أنواع الحالات التي تم تجنيسها وعدد كل حالة واسم صاحبها وما مسوغات منحها الجنسية الكويتية؟ مع إرفاق المستندات والأوراق الدالة على الإجابة.

3 - وهل تم تجنيس عدد من أبناء فئة البدون وفق القانون سالف الذكر؟ فان كانت الإجابة بـ « لا » فما أسباب ذلك؟ وان كانت الإجابة بـ « نعم » فما عدد البدون الذين تم تجنيسهم وأسمائهم، مع إرفاق المستندات والأوراق الدالة على الإجابة.

4 - فان كانت الحكومة لم تطبق القانون سالف الذكر حتى الان، رغم نشره في الجريدة الرسمية منذ 4 اشهر، فما أسباب ذلك؟

5 - هل طلبت الحكومة من الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ملفات البدون الذين يستحقون حصولهم على الجنسية لتجنيسهم وفق القانون سالف الذكر ام لا؟ وهل قام الجهاز بتسليم هذه الملفات للجهات المعنية بتطبيق القانون سالف الذكر ام لا؟وأرجو إرفاق كافة المستندات والأوراق الداعمة للإجابة.

الغانم عزى ملك هولندا لوفاة شقيقه

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقية تعزية ومواساة إلى جلالة الملك وليام الكسندر ملك مملكة هولندا الصديقة عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لوفاة شقيقه الأمير جوهان فريسو.

وقال الغانم في برقيته «لقد غمر قلوبنا حزن بالغ بعد تلقينا نبأ وفاة شقيقكم الأمير جوهان فريسو وإذ نتقدم لجلالتكم باسمي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الأمة الكويتي بتعازينا الحارة لندعو الله العلي القدير لفخامتكم وللشعب الهولندي الصديق بدوام التقدم والإزدهار وللفقيد العزيز بالرحمة والمغفرة وللأسرة المالكة الكريمة بالصبر وحسن العزاء».

راكان النصف: تحرير الأراضي لحل الأزمة الإسكانية

قال النائب راكان النصف بأن على الحكومة تحرير المزيد من الأراضي وتطوير قانون الرهن العقاري من أجل المساهمة في حل الأزمة الاسكانية التي تعاني منها الكويت.

وأوضح النصف عبر حسابه في «تويتر» بأنه تابع ما نشر في الصحف من تصريحات لوزير الاسكان عن حلول للقضية الاسكانية، مبينا بأنه يمد يد التعاون له لوضع حلول حقيقية للأزمة وليس حلول ترقيعية، فبالاضافة الى زيادة القرض الاسكاني على الحكومة تحرير المزيد من الاراضي واشراك القطاع الخاص وتطوير قانون الرهن العقاري.

وأشار النصف إلى أنه أمام الوزير الأذينة فرصة لتقديم ما تتطلبه القضية الاسكانية من تشريعات لتنظرها اللجان البرلمانية لاعداد تقاريرها لبداية دور الانعقاد المقبل.

أكد أنها وصلت بصناديق الاقتراع ونالت ثقة الحكومة

عادل الخرافي: الهجوم على ذكرى هدفه عرقلة مسيرتها بالإصلاح ومكافحة الفساد

عادل الخرافي

استغرب عضو مجلس الأمة النائب عادل الجارالله الخرافي الهجمة الشرسة التي تطال اشخاص القياديين في الدولة» مؤكدا أن «ما يحدث ليس من عادات المجتمع الكويتي الأصيل وخاصة في هذا الوقت الذي نحتاج به إلى تضافر الجهود بدلا من خلق الأزمات».

وأضاف أن «وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي سبق لها الوصول إلى مجلس الأمة المبطل من خلال صناديق الاقتراع وهذا ما جعل الحكومة تثق بقدراتها التي ورأيناها من خلال الإصلاح الذي قامت به بمكافحة الفساد وتعديل القوانين وضخ الدماء الجديدة الشابة في مختلف قطاعات العمل حتى وان اختلفنا في بعضها مشيرا الى أن «ما يحدث ليس انتقادا بل محاولة لعرقلة مسيرتها في الإصلاح والإنجاز من خلال الضغط عليها بسبب الجدية في تطبيق القانون».

وقال: من حق كل وزير أن يستعين بخدمات ما يراه مناسبا ويثق بقدراته وفق القوانين التي تخوله بذلك بموافقة ديوان الخدمة من باب العدالة في المؤسسة مؤكدا أن «هذا العرف سائد منذ بدأ الحياة السياسية في الكويت وقام به أغلب الوزراء».

وتساءل:»ما السبب في التركيز على الوزيرة ذكرى في هذه الفترة خاصة وأن كشفها للفساد بدا واضحا وجريئا في التصدي للتجاوزات وإغلاق ملفات الشركات الوهمية وأحاله بعض المناقصات إلى النيابة العامة بعد وجود شبهات مالية والوقوف في طريق تجار الإقامات وحل المبرات التي خرجت عن هدفها المنشود رغم أننا نطالب بالمزيد شريطة تطبيق القوانين التي تخدم الصالح العام».

أثارت الريبة بتوقيتها وبأعداد من تم تعيينهم

الكندري يسأل العبدالله عن تعيينات المناصب القيادية منذ إبطال المجلس السابق

عبدالكريم الكندري

تقدم النائب د. عبدالكريم الكندري بسؤال برلماني لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله حول قيام الحكومة السابقة بسلسلة من التعيينات في المناصب القيادية منذ إبطال المحكمة الدستورية المجلس السابق إلى حين استقالتها بعد إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة والتي أثارت الريبة بتوقيتها وباعداد من تم تعيينهم وكذلك أغلقت الباب أمام وزراء تم تعيينهم لاحقا في تعيين قياديين في وزاراتهم لتمكينهم من أداء مسؤولياتهم. وطالب د.الكندري بتبيان الأسباب التي دعت الحكومة السابقة بإجراء تلك التعيينات في المناصب القيادية وعدم انتظارها تشكيل حكومة جديدة تقوم بذلك، وأسماء ومناصب من تم تعيينهم في مناصب قيادية في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية منذ إصدار المحكمة الدستورية حكمها إبطال المجلس السابق وإلى حين تقديم الحكومة السابقة استقالتها. وكذلك أسماء ومناصب من تم تعيينهم في مناصب قيادية في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية من خارج تلك الجهات، وأسباب تعيينهم من خارج تلك الجهات ، ولماذا لم يتم تعيين موظفين من داخل تلك الجهات؟

هذا ويذكر بأن د.الكندري والذي يشغل حاليا مقرر اللجنة التشريعية في المجلس يعتزم تقديم اقتراح بقانون تضارب المصالح لتجريم كل مكلف بخدمة عامة ومن في حكمهم يضع نفسه بشبهة الحصول على منفعة خاصة له أو لاقاربة أو لغيره.

دعا الحكومة إلى تشكيل لجنة محايدة للاستماع لـ«ضحايا الوزارتين»

حمدان العازمي ينتقد سياسة الحجرف ودشتي بمحاربة القياديين والموظفين

استغرب النائب حمدان العازمي السياسة التي تتبعها الحكومة في عملية التعيينات وتسكين الوظائف القيادية في البلاد، ففي الوقت الذي تقوم به بعض الوزارات بتسكين وتثبيت قياديها تعمل الاخرى على احالة قياديها للتقاعد ومحاربة موظفيها وكوادرها الاساسية واغلاق باب التعيينات الاخرى

وقال العازمي في تصريح صحافي ان الحكومة ملزمة بالعمل بناء على آلية واضحة وكفريق واحد والابتعاد عن الاجتهادات الفردية، مشيرا الى عدم وجود تنسيق حكومي في الية التوظيف

وانتقد العازمي مايقوم به بعض الوزراء من تعامل في وزاراتهم وهذا دليل على وجود تخبط واضح مستشهدا بمايحدث في سياسة وزير التربية د.نايف الحجرف باحالة قياديي الوزارة للتقاعد دون وجود بدائل مدروسه كما حدث مع موجهي عموم المواد الدراسية، مشددا على ان هذه السياسة تتعمد تفريغ الوزارة من اهلها دون وجود خطط لتسكين هذه الشواغر، لافتا الى أن وزيرة التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة د.رولا دشتي تمارس أسلوب القمع والتسلط على موظفي التخطيط دون أن يتحرك ساكن لدى الحكومة تجاه هذه الممارسات.

واضاف بالقول « نشاهد ايضا التوظيف السياسي في وزارات الدولة ومن الملاحظ ان بعض الوزراء يعتقدون انهم مخلدون في وزاراتهم «بل ويأسسون لاحزاب وتفرقة وشلليه في وزاراتهم»، داعيا الحكومة الى التخطيط الصحيح في عملية التوظيف ويجب تقديم إستراتيجية سليمة في هذا الاتجاه وشدد على اهمية تعديل اجراءات تنصيب الوظائف القيادية واتخاذ مبدا الشفافية وعدم توزيع المناصب كمحاصصة سياسية ويجب الاعلان عن هذه المناصب الشاغره، متسائلا لماذا لا تبتعد الحكومة في تعييناتها عن الطرق التقليدية والتي تكرس الضغوط السياسية والاجتماعية على الوزراء اما اذا كانت الحكومة تبحث عن هذا الامر فهذا شي اخر

وختم العازمي على الحكومة مجتمعة أن توقف بعض الوزراء الذين يمارسون المزاجية والقمعية مع موظفيهم عند حدهم فما حدث بالتربية ويحدث بالتخطيط يجب أن يكون تحت نظر عين الحكومة كلها وأن يتم الاستماع لكوادر هاتين الجهتين من قبل لجنة محايدة تابعة لمجلس الوزراء لا أن تترك تلك القيادات والكوادر الوطنية ضحية دون معرفة أسباب غضب وزرائهم عليهم والا سيكون لنا موقفا أخر للتعامل في هذه القضية.

حمدان العازمي

■ الحكومة ملزمة بالعمل بناء على آلية واضحة وكفريق واحد والابتعاد عن الاجتهادات الفردية

■ هناك تخبط واضح وتوظيف سياسي في وزارات الدولة وبعض الوزراء يعتقدون أنهم مخلدون

تساءل أين الحكومة من العبث الحاصل

الزلزلة: يجب تطبيق القانون على من يدمرون وحدتنا الوطنية

يوسف الزلزلة

أكد النائب د.يوسف الزلزلة على أهمية دور الإعلام في تعزيز الوحدة الوطنية وروح المواطنة والوسطية وروح التسامح في المجتمع وهو ما كان ضمن اهم محاور الحملة الانتخابية الأخيرة موضحا انه تفاءل خيرا بان يعي وزير الإعلام هذه الأهمية وان يتضمن برنامج عمله المتوقع تقديمه ضمن برنامج الحكومة ما يفعل هذا الدور.

وأشار الزلزلة وانه وفي وسط هذا التفاؤل تفاجانا بمهزلة كبيرة يقوم بها تلفزيون دولة الكويت الرسمي بعرض برنامج يقدمه شخص تجرأ يوما وأمام الملأ وأعلن أنه يريد نحر عشرة أشخاص ليستمتع بذلك وضرب بمكونات المجتمع عرض الحائط وآثار الفتنة بين أفراد المجتمع، وبدلا من تطبيق قانون الوحدة الوطنية عليه نجده يستمر بالتدريس في جامعة الكويت، بل ويعطيه تلفزيون الدولة الرسمي برنامجا تلفزيونيا ليبث سمومه من خلاله فتصل لكل بيت في المجتمع بدلا من ان تقوم الحكومة بحماية المجتمع من سمومه وكأن الوزير يقول هلموا لتدمير الكويت.

وتساءل الزلزلة: اين انت يارئيس الوزراء من هذا العبث المدمر للكويت ؟ هل تريد تعاونا مع المجلس ووزرائك يدمرون البلد.

■ السلطة التنفيذية مسؤولة عن حماية المجتمع بكل أطيافه

شددت على موقفها الثابت من النظام الانتخابي وفقاً للصوت الواحد

الهاشم لـ « المبارك »: اللي خوّن فيك مرة يسوّيها مرة ثانية!

صفاء الهاشم

شددت النائب صفاء الهاشم على موقفها الثابت من الصوت الواحد، وقالت الهاشم: نشدد على موقفنا الثابت من النظام الانتخابي وفقا للصوت الواحد.

وأضافت: نقول لرئيس الوزراء ان الأصوات العالية المطالبة بتغيير هذا النظام تؤكد لنا مدى ارتباطها بالصفقات الحكومية النيابية بالذات التي تمخضت عنها تشكيلة مكتب المجلس.

وخاطبت الهاشم رئيس الوزراء قائلة: لا تكن طرفا في التغيير يا سمو الرئيس لمصالح البعض ومساعدتهم على العودة للمجلس مرة أخرى، لا سيما بعد ان اصبح من الصعب رجوعهم بعد نجاح مخرجات الصوت الواحد واقتلاع الأصوات النشاز، وتأكد من كل المعطيات اللي حواليك، اللي خوّن فيك مرة يسوّيها مرة ثانية.. وأنت تعلم بالذات من نقصد!

استفسر عن سبب عدم صرفها لهم فقط

عاشور يسأل وزير النفط عن أسس صرف مكافأة نهاية الخدمة للقياديين

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور حزمة أسئلة لوزير النفط حول مكافأة نهاية الخدمة للقياديين.وجاء في السؤال ما يلي:

1 - تصرف لقياديين شركات النفط مكافأة نهاية خدمة تصل إلى مبالغ كبيرة جدا ، لذا يرجى تزويدي بالأسس القانونية الصادرة التي يتم على أساسها الصرف مع بيان معايير هذا الصرف وكيفية حساب المبلغ من موظف وآخر ، ومن أين تؤخذ المبالغ ؟ هل من الميزانية العامة للدولة أم من ميزانية وزارة النفط ؟

2 - لماذا لا تصرف هذه المكافأة لجميع الموظفين في القطاع النفطي وعلى أي أساس يتم صرفها للقياديين فقط ؟ كما أرجو تزويدي بهذه القرارات سواء من وزير النفط أو مجلس الخدمة أو مجلس الوزراء .

3 - يرجى تزويدي بقائمة بأسماء جميع القياديين بالنفط الذين تم انهاء خدماتهم خلال الخمس سنوات الماضية وإلى الآن مبينا فيها المنصب الوظيفي وقيمة المكافأة وأساس الصرف.

■ ما الأسس القانونية التي يتم على أساسها الصرف مع بيان معاييره وكيفية حسابه؟